

مؤتمر الفيديو للمستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية  
في 19 يناير/ كانون الثاني 2021

قرار

تعتمد المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

استهللنا عام 2021 بأمال عريضة فيما يخص جائحة كورونا، فالتصريح بلقاحين حتى الآن وبداية عملية التطعيم والتطلع إلى وجود المزيد من اللقاحات الناجحة تمنحنا الأمل في أنه سيكون من الممكن التغلب على الجائحة في العام الجاري. وكان هذا بالتحديد هدف الحكومة الاتحادية والولايات منذ البداية: فبمجرد أن تتاح لكل المواطنين والمواطنات الإمكانية لتلقي التطعيم حين توفر اللقاح بالشكل المناسب، سوف تُفتح أمامنا آفاق لاستعادة حياتنا اليومية الطبيعية والعودة إلى حياة خالية من القيود المرتبطة بالجائحة.

فضلاً عن ذلك، نرى بوضوح أن القيود السارية منذ 16 ديسمبر/ كانون الأول تعمل بفعالية وأن أعداد الإصابات الحديثة في تراجع. تراقب الحكومة الاتحادية والولايات بارتياح ما يترتب على ذلك حالياً من تراجع طفيف في العبء الملقى على عاتق المستشفيات ووحدات العناية المركزة والذي لا يزال مرتفع المستويات. يرجع ذلك بشكل أساسي أيضاً إلى ما تحلى به المواطنون والمواطنات من سلوك متعقل خلال أيام عيد الميلاد. المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء الولايات ممتنون كل الامتنان لذلك.

إلا أن ثمة تحديات كبيرة تواجهنا في بداية هذا العام الجديد: سوف تظل كميات اللقاح محدودة في الأشهر القادمة – وذلك رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الحصول على دفعات من اللقاح في وقت مبكر وزيادة القدرات الإنتاجية له – لذا فليس من المتوقع بعد انفراج الوضع من جراء اكتساب السكان مناعة ضد المرض عن طريق التطعيم. ومع ذلك، فالتطعيمات الجارية من شأنها أن توفر حماية متزايدة للفئات الأكثر تعرضاً للخطر. إلا أن فصل الشتاء يمثل عادة فترة تنتشر فيها أمراض الجهاز التنفسي بسهولة مما يجعل مكافحة الفيروس أكثر صعوبة. يعاني المواطنون والمواطنات علاوة على ذلك من الإرهاق بسبب الأشهر الطويلة من الحياة تحت ظروف الجائحة ويتطلعون إلى انفراج قريب الأجل من خلال فض القيود المرتبطة بالجائحة.

ومع ذلك، فما نعرفه عن طفرات فيروس سارس-كوف2 يسبب لنا قلقاً كبيراً. السلطات الصحية البريطانية والغالبية العظمى من الباحثين في حالة استنفار لأن ما توصل إليه علم الأوبئة من معلومات تشير إلى أن الطفرة B1.1.7 التي ظهرت هناك أكثر عدوى بوضوح من الفيروس المعروف بالنسبة لنا حتى الآن. وكما كان الحال في بداية الجائحة، فإننا لا نملك اليوم معلومات موثوقة بشأن الطفرة الجديدة وخصائصها. وبما أن الطفرة B1.1.7 قد ثبت بالفعل وجودها في ألمانيا، فالحكومة الاتحادية والولايات متفقون على أن ما يتوفر لنا اليوم من معلومات يضطرنا ضرورياً لاتخاذ إجراءات وقائية، لأن انتشار طفرة الفيروس ذات القدرة الأعلى على العدوى من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم أوضاع الجائحة بشكل جسيم. لذا، فمبدأ

الوقاية يملئ علينا منع إدخال إضافي للفيروس إلى ألمانيا والحيولة بأفضل شكل ممكن دون انتشار الطفرات.

وعليه، اجتمعت المستشارية الاتحادية برؤساء ورئيسات حكومات الولايات اليوم بشكل مبكر سعيًا إلى التعجيل مرة أخرى بشكل واضح من تراجع وتيرة انتشار العدوى في ألمانيا ودرء الخطر الإضافي الناشئ عن طفرة الفيروس. فبانخفاض القيمة الخاصة بإعادة إنتاج الفيروس (ما يطلق عليه رقم R) تتعرض إعادة إنتاج الطفرة التي قد تكون أكثر عدوى إلى تثبيط أقوى. يستلزم تحقيق ذلك اتخاذ المزيد من التدابير. كما يفضي الخفض السريع لأعداد الإصابات إلى استعادة مكاتب الصحة قدرتها على السيطرة على سلاسل العدوى وهو ما يؤدي بدوره إلى الحيولة دون التزايد الأسي لأعداد الإصابات الحديثة مجددًا.

يتمثل أحد عوامل النجاح الأساسية لكافة التدابير في استعداد المواطنين والمواطنات لتنفيذها في حياتهم اليومية بشكل لا يتيح للفيروس أي فرصة بالانتشار. الغالبية العظمى من الناس في ألمانيا تنفذ ذلك بانضباط شديد منذ قرابة عام. غير أن بيانات التحرك توضح أن الحياة العامة كانت قد تراجعت بصورة أكبر في شهري مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2020. لذا، تناشد الحكومة الاتحادية والولايات الآن مرة أخرى المواطنين والمواطنات كلهم، فالأمر يتوقف بشكل حاسم على الأسابيع القليلة القادمة من الجائحة. يجب علينا الآن أن نخفض معدلات الإصابات الحديثة مرة أخرى وبصفة مستمرة إلى ما لا يزيد على 50 إصابة حديثة بين كل 100 ألف نسمة خلال سبعة أيام لكي نتمكن من استرداد الحياة الطبيعية مع وجود مستويات إصابة منخفضة، كما كان الحال عليه في صيف العام الماضي.

إذا ثبت أن طفرات الفيروس أكثر عدوى بالفعل، فمن المحتمل تعرض الأوضاع لتفاقم إضافي واضح، وهو ما يجب الحيولة دون وقوعه. وعليه، فالأمر يتطلب الآن مجهودًا مشتركًا من الدولة والاقتصاد والمجتمع لخفض أعداد الإصابات الحديثة.

بناء على ذلك، اتفقت المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. يستمر العمل بالقرارات التي سبق اتخاذها. تقوم الحكومة الاتحادية والولايات بالتنفيذ العاجل لما يتضمنه هذا القرار من تدابير إضافية ومعدلة. تسري كافة التدابير المستندة إلى القرارات المشتركة مبدئيًا بصورة مؤقتة حتى 14 فبراير/ شباط 2021. سوف تجتمع الحكومة الاتحادية والولايات في وقت مناسب قبل انتهاء مدة سريان التدابير للتداول بشأن الإجراءات المتبعة اعتبارًا من تاريخ 14 فبراير/ شباط. يتم تكليف مجموعة عمل تضم رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات مستشاريات ودواوين الولايات بوضع استراتيجية آمنة وعادلة لتخفيف القيود حتى ذلك الحين.

2. تهبب المستشارية الاتحادية ورؤساء ورئيسات حكومات الولايات بالمواطنين والمواطنات ضرورة قصر الاختلاطات في الأسابيع الثلاثة المقبلة على الحد الأدنى الضروري بصورة مطلقة والبقاء بالمنزل إن أمكن ذلك. لا تزال الاجتماعات الخاصة مسموح بها في دائرة أفراد الأسرة المعيشية الخاصة ومع فرد واحد من غير المقيمين في المنزل ذاته كحد أقصى. إن تخفيض عدد الأسر

المعيشية الذي يتم الالتقاء بأفرادها وقصر ذلك على مجموعة ثابتة يساهم بشكل كبير في تقليص خطر العدوى ("الفقاعات الاجتماعية").

3. أثبت ارتداء غطاء الفم والأنف كونه إجراءً ذا فعالية خاصة في الجائحة. بالنظر إلى وجود الطفرات التي من المحتمل أن تكون معدية بصورة خاصة، تشير الحكومة الاتحادية والولايات إلى أن الأقنعة الطبية (أي ما يسمى بالكمامات الجراحية أو الأقنعة المصنفة بمستوى الحماية KN95/N95 أو FFP2) لها تأثير وقائي أعلى من الكمامات القماشية اليومية التي لا تتبع مقاييس موحدة فيما يتعلق بفعاليتها. لذا، يتم تحديد واجب ارتداء غطاء الفم والأنف في وسائل المواصلات العامة وفي المتاجر بصورة أدق ليقصر على ارتداء الأقنعة الطبية بشكل إلزامي. كما يُنصح بصورة عامة باستخدام الأقنعة الطبية في المواقف التي لا يمكن فيها تفادي الاختلاط عن قرب أو لمدد أطول بأشخاص آخرين، لا سيما في الأماكن المغلقة.

4. ترمي الحكومة الاتحادية والولايات إلى تقليل الاختلاطات في وسائل المواصلات العامة والإنقاص بوضوح من أعداد الركاب بالشكل الذي يسمح بضمان الحفاظ على المسافات الفاصلة بصورة عامة. يتعين تحقيق هذا الهدف من خلال الاستخدام واسع النطاق لإمكانات أداء العمل من المنزل، وتقليل أعداد الركاب في أوقات الذروة لحركة مواصلات الموظفين والطلاب وتوزيعها على فترات متباعدة، علاوة على تشغيل المزيد من وسائل المواصلات أينما كان ذلك لازماً وممكنًا. إنمًا لذلك يتم فرض الإلزام بارتداء الأقنعة الطبية في وسائل المواصلات العامة.

5. يلعب تشغيل مرافق رعاية الأطفال والمدارس دورًا محوريًا فيما يتعلق بتعليم الأطفال وقدرة الآباء والأمهات على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. إن إغلاق المدارس ودور رعاية الأطفال وتعليق الإلزام بالحضور أو إدخال التعليم عن بعد في المدارس لفترات طويلة من شأنه أن يخلف آثارًا سلبية على المسيرة التعليمية وعلى المشاركة الاجتماعية للأطفال والمراهقين. غير أن هناك مؤشرات جديرة بأن تؤخذ على محمل الجد تشير إلى أن الطفرة B.1.1.7 لفيروس سارس-كوف2 تنتشر بين الأطفال والشباب أيضًا بصورة أقوى مما كان عليه الحال مع الفيروس المنتشر في الوقت الراهن. لذا، يجب تمديد فترة سريان القرار المؤرخ في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020 حتى تاريخ 14 فبراير/ شباط وتنفيذه بشكل تقييدي. تبقى المدارس وفقًا لذلك مغلقة مبدئيًا ويبقى الإلزام بالحضور الشخصي معلقًا. كما تسري الإجراءات ذاتها على مرافق الرعاية النهارية للأطفال. تتقدم الحكومة الاتحادية والولايات بشكر خاص للمعلمين والمعلمات والمربين والمربيات وأعضاء الكادر التعليمي في المدارس ومرافق الرعاية النهارية للأطفال على كل ما يجودون به من أجل التغلب على التحديات الهائلة في إطار الجائحة. تشكل سلامتهم المهنية وحمايتهم الصحية أولوية بالنسبة لنا.

6. يجب اتخاذ تدابير وقائية خاصة لدور المسنين ودور الرعاية. هذا ما أوضحه مجددًا ارتفاع معدلات الإصابة بين المواطنين المسنين وتعدد حالات تفشي المرض داخل تلك المرافق على مدار الأسابيع الماضية رغم كل التدابير التي سبق أن تم اتخاذها، مثل تطبيق مخططات النظافة الصحية وتوفير التجهيزات الوقائية. وعليه، يتم فرض إلزام بارتداء أقنعة الوجه التنفسية المرشحة بمستوى FFP2 على العاملين والعاملات في دور المسنين ودور الرعاية عند مخالطتهم للمقيمين في الدار. يكتسي إجراء الاختبارات التشخيصية السريعة عند الدخول إلى تلك المرافق أهمية خاصة، وذلك على أقل تقدير حتى الانتهاء من تطعيم

الأشخاص المعنيين في تلك المرافق بجرعتي اللقاح وتكوينهم للمناعة ضد المرض. لذا، قامت الولايات بناءً على القرارات المشتركة المعتمدة في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020 بفرض اختبارات تشخيصية إلزامية يتم إجراؤها أكثر من مرة كل أسبوع للعاملين والعمالات بدور المسنين ودور الرعاية وكذلك للزوار والزائرات. وعلى الرغم من ضمان تغطية كلفة الاختبارات التشخيصية السريعة وتوفيرها وإجرائها بموجب مرسوم الحكومة الاتحادية بشأن الاختبارات، إلا أن المرافق المعنية تفتقر في الكثير من الحالات إلى القدرات الكافية من العاملين والعمالات لإجراء تلك الاختبارات على عين المكان. تتحمل المرافق المسؤولية عن ضمان التنفيذ الشامل للاختبارات التشخيصية الإلزامية. وبناءً على التدابير القائمة واستناداً إليها أطلقت الحكومة الاتحادية والولايات مبادرة مشتركة لتكليف أفراد من الجيش الألماني بشكل عاجل بإجراء الاختبارات التشخيصية السريعة، وفي خطوة تالية إرسال متطوعين ومتطوعات للقيام بتلك المهمة بصورة مؤقتة في المرافق المعنية.

تقدم منظمات الإغاثة في ألمانيا الدورات التدريبية اللازمة. وتتولى الهيئات البلدية العليا مهمة التنسيق اللازم في هذا السياق لاستطلاع الاحتياجات المحلية، كما تدعم وكالة العمل الاتحادية عملية التعيين. فضلاً عن دور الرعاية ودور المسنين تعتبر **المرافق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة** من الأماكن التي تحتاج إلى الحماية بصورة خاصة والتي ترتفع فيها وتيرة انتشار العدوى. لذا فمن المهم أن تُتاح الإمكانية لإجراء قدر كافٍ من الاختبارات التشخيصية في تلك المرافق أيضاً. بالنسبة لمقدمي خدمات دعم الإدماج، تتحمل الحكومة الاتحادية تكاليف الموظفين المكلفين بمهمة إجراء الاختبارات. أما بالنسبة لتكاليف المواد، فتسري عليها القواعد المعمول بها وفقاً للمرسوم بشأن اختبارات فيروس كورونا.

7. **أنشطة العبادة والقداسات الإلهية** في الكنائس والمعابد والمساجد وكذلك اجتماعات الطوائف الدينية الأخرى مسموح بها فقط مع الالتزام بالشروط التالية: الحفاظ على الحد الأدنى من المسافة البالغة متر ونصف المتر، الالتزام بارتداء الأقنعة الطبية حتى عند البقاء في مكان واحد، حظر الترنيم الجماعي، والإبلاغ عن الاجتماعات التي تضم أكثر من عشرة مشاركين لدى المصلحة المسؤولة المختصة بحفظ النظام العام، على أن يتم ذلك قبل يومي عمل من موعد انعقاد الاجتماع، ذلك ما لم تكن هناك اتفاقات عامة مبرمة مع السلطات المعنية.

8. بالنظر إلى أوضاع الجائحة فمن الضروري مواصلة تخفيض أعداد الاختلاطات التي تتم في سياق العمل والتي تشكل خطورة من منظور علم الأوبئة. سوف تقوم الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية بإصدار لائحة قانونية تسري بصفة مؤقتة حتى 15 مارس/ آذار 2021 وتنص على أنه يجب على أرباب وربات العمل إتاحة الإمكانية للعاملين والعمالات لأداء العمل من المنزل حيثما كان هذا ممكناً وبقدر ما تسمح المهمة الواجب أدائها بذلك. هذا من شأنه تقليل الاختلاطات في مكان العمل وكذلك في الطريق إلى العمل. تهيب المستشارة الاتحادية ورؤساء ورئيسات الولايات بالعاملين والعمالات الاستفادة من تلك الإمكانية.

في المواضيع التي لا تزال تتطلب التواجد الشخصي وبالنسبة للمجالات التي تحتم العمل في أحياء ضيقة، يتعين في إطار تنفيذ معايير السلامة المهنية لكوفيد-19 مواصلة تخفيض الإشغال في الأحياء المغلقة أو فرض إلزام باستخدام الأقنعة الطبية التي يوفرها صاحب العمل في حالة عدم وجود مسافات كافية.

من أجل مواصلة تقليل عدد الركاب في وسائل المواصلات العامة خلال أوقات الذروة الاعتيادية، يُطلب إلى الشركات إتاحة نظام ساعات العمل المرنة حيثما كان ذلك ممكنًا بهدف التقليل من ازدحام الركاب في وسائل المواصلات العامة والذي يحدث بالتزامن مع مواعيد بداية ونهاية الدوام، وتوزيعهم على أوقات أخرى.

لإنعاش الاقتصاد ودعم الرقمنة، سوف يتم الشطب الفوري للقيم الدفترية الخاصة بسلع اقتصادية رقمية معينة، وذلك بأثر رجعي اعتبارًا من أول يناير/ كانون الثاني 2021. سوف تتاح بهذا الشكل إمكانية مراعاة تكاليف أجهزة وبرامج الكمبيوتر اللازمة لإدخال البيانات ومعالجتها ضريبياً بالكامل في سنة الشراء أو التصنيع. يعود هذا في الوقت ذاته بالنفع على كل من يعمل من المنزل. سوف يتم تنظيم إتاحة تلك الإمكانيات من خلال لوائح ودون إجراء تعديلات قانونية وتوفيرها بالتالي بشكل سريع.

9. تتطور وتيرة انتشار العدوى على نحو يختلف من منطقة لأخرى. لم يتم في العديد من المناطق حتى الآن الوصول للهدف المتمثل في إبقاء معدلات الإصابات الحديثة على مدار سبعة أيام عند 50 حالة. في المقاطعات والولايات التي فيها معدلات الإصابات مرتفعة سوف تقوم الولايات باتخاذ المزيد من التدابير المحلية والإقليمية واسعة النطاق وفقاً لقانون الحماية من العدوى، ذلك علاوة على القواعد العامة. مع انخفاض معدلات الإصابة المقتصر على مناطق بعينها، يجب مراعاة ألا يسفر اختلاف التدابير السارية في المقاطعات والولايات المختلفة عن حركات تفادي من قبل المواطنين والمواطنات ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع أعداد الإصابات مجدداً. بالنظر إلى ضرورة تجنب انتشار طفرة الفيروس، يجب موائمة التدابير الإقليمية بشكل يجعل من الوصول إلى معدلات إصابات حديثة تبلغ 50 حالة بين كل 100 ألف نسمة بحلول منتصف شهر فبراير/ شباط أمراً واقعياً وجائز التحقيق حتى في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بشكل خاص حالياً. بالنظر إلى طفرة الفيروس، يجب عند تقييم ملائمة التدابير كذلك مراعاة أن تعذر تحقيق هذا الهدف سيعرض الاحتواء الفعال لانتشار مرض فيروس كورونا 2019 إلى تهديد شديد، وهو الأمر الذي سوف يضطرنا إلى اتخاذ إجراءات وقائية شاملة.

10. منذ بداية عملية التطعيم في ألمانيا في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020 تم تطعيم ما يزيد على مليون مواطن ومواطنة. كما بدأ بالفعل التطعيم بالجرعة الثانية التي يجب تلقيها بعد ثلاثة أسابيع على الأقل من الجرعة الأولى. تم حالياً تطعيم ما يقرب من 50 بالمئة من الأشخاص المقيمين في دور الرعاية. تلتزم الحكومة الاتحادية والولايات بهدفها المتمثل في إتاحة إمكانية التطعيم لكل المقيمين في مرافق الرعاية بحلول منتصف شهر فبراير/ شباط على أقصى تقدير.

بعدما تسلمنا طلبات اللقاح بالشكل المخطط له حتى تاريخ 18/ 19 يناير/ كانون الثاني 2021، تم بشكل غير متوقع ودون مهلة كافية إحاطة الحكومة الاتحادية والولايات عبر المفوضية الأوروبية يوم الجمعة الماضي علماً بأن شركة فايزر/ بيونتك لن تتمكن من الالتزام الكامل بتسليم الكميات المتفق عليها بالفعل على مدار فترة الأسبوعين إلى ثلاثة أسابيع القادمة، ويرجع ذلك إلى تعديلات إنشائية تتم في مصنعها في بورس. حسبما صرحت به شركة فايزر، فالتعديلات الإنشائية تهدف إلى زيادة السعة الإنتاجية اعتباراً من منتصف فبراير/ شباط.

وقد تم الآن التعهد بتسليم الكميات المتفق عليها للربع الأول من العام بشكل كامل في الربع الأول منه، ذلك بالرغم من تلك التعديلات الإنشائية.

تهيب الحكومة الاتحادية والولايات بالمفوضية الأوروبية في مفاوضاتها مع شركة فايزر/ بيونتك التوصل بأسرع شكل ممكن إلى وضوح وضمن بشأن الطلبات التي سوف يتم تسليمها ومواعيد التسليم على الأقل حتى نهاية الربع الأول من العام.

تعول الحكومة الاتحادية والولايات على أنه وفق الجدول الزمني المعلن عنه من قبل وكالة الأدوية الأوروبية سيتم التصريح باللقاح الخاص بشركة استرا زينيكا حتى نهاية شهر يناير/ كانون الثاني، بعدما تم التصريح بلقاحي شركتي فايزر/بيونتك وموديرنا، ذلك ما لم يسفر فحص البيانات المقدمة عن نتائج غير متوقعة. إن التصريح بهذا اللقاح الذي يُعد الثالث في الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يحقق زيادة واضحة في الجرعات المتاحة من اللقاح في الربع الأول من العام. ترحب الحكومة الاتحادية والولايات بما أظهره قطاع صناعة الأدوية الألماني والأوروبي من استعداد هائل للتعاون. بعدما قامت الحكومة الاتحادية بتعزيز ودعم أشكال التعاون تلك منذ فصل الربيع، تتبلور الآن وبعد التصريح باللقاحات الأولى المزيد من الجهود الرامية إلى زيادة قدرات الإنتاج والتعبئة بأسرع شكل ممكن، بداية من مجال الهندسة الميكانيكية، مرورًا بمُصنّعي المنتجات الأولية للصناعات الكيماوية، ووصولاً إلى توسيع القدرات الإنتاجية اللازمة للتعبئة. ثمة أمر يشكل تحديًا خاصًا، ألا وهو تكنولوجيا الحمض النووي الريبوزي المرسل (إم آر إن إيه)، وهي تعتبر تكنولوجيا حديثة تمامًا وتتطلب خبرات فنية متخصصة وبيئة إنتاجية خاصة. من هذا المنطلق نرحب بالتعاون المستقبلي المعلن عنه فيما بين شركتي كيورفيك وباير. سوف تسعى سلطات الإشراف والتصريح التابعة للحكومة الاتحادية وتلك التابعة للولايات المعنية التي تقع فيها المقرات الخاصة بتلك الشركات إلى تسريع الإجراءات اللازمة عن طريق توحيد الموارد واختصار الإجراءات الرسمية. يساهم ذلك في تحقيق الهدف المشترك والمتمثل في إتاحة إمكانية تلقي التطعيم لكل الراغبين فيه في ألمانيا حتى نهاية فصل الصيف. سوف يكون هذا الهدف قابلاً للتحقيق إذا تمت التصريحات المخطط لها وأجري تسليم الطلبات المتفق عليها في المواعيد المحددة. يُطلب من وزير الصحة الاتحادي ووزراء ووزيرات صحة الولايات القيام بالتنسيق المستمر للخطط اللوجستية المحدثة الخاصة بحملة التطعيم. سوف تقوم الحكومة الاتحادية بناءً على ما تزودها به الشركات المصنعة من معلومات بإخطار الولايات عن مواعيد تسليم يعتمد عليها، حتى يتسنى لتلك بدورها تنظيم وإدارة المواعيد على نحو مضمون. من المستحسن أن يمتد الأفق الزمني ليشمل مدة قدرها ستة أسابيع.

11. من الضروري الحصول على نظرة شاملة حول انتشار الطفرات في ألمانيا من خلال تكثيف

عملية **التميط الجيني** للفيروسات. تحقيقًا لذلك، أصدرت وزارة الصحة الاتحادية في 18 يناير/ كانون الثاني 2021 للمرة الأولى مرسومًا بشأن مراقبة فيروس كورونا يهيئ الشروط اللازمة (هيكل العمل والتعويض المالي وطرق التبليغ إلخ) لكي يتم بصورة عاجلة في إطار المراقبة العامة لمسببات المرض توفير المزيد من بيانات تسلسل الجينوم لم تغيرات الفيروس المتداولة في ألمانيا من أجل القيام بالتحاليل ولإبلاغ معهد روبرت كوخ بها، وهو الأمر الذي يدعم عملية التعرف السريع على الطفرات المهمة والمعروفة وبشكل خاص على تلك

الطفرات الجديدة ومدى انتشارها، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك. ستقدم الحكومة الاتحادية بحلول شهر فبراير/ شباط تقييماً أولياً حول النتائج المتوفرة حتى ذلك الحين.

12. تتوجه الحكومة الاتحادية بالشكر للعاملين والعمالات في مكاتب الصحة على ما يقومون به منذ ما يقرب من عام من عمل بالغ الأهمية يؤدونه تحت ضغط شديد للسيطرة على الجائحة. بالنظر إلى ارتفاع وتيرة انتشار العدوى، تطلب الأمر في الأشهر القليلة الماضية في الكثير من الأحيان تحديد أولويات للعمل، حيث إن تتبع الاختلالات بشكل كامل لم يكن ممكناً. تعتمد استراتيجية تخفيف القيود على استعادة السيطرة على وتيرة انتشار العدوى والحفاظ عليها من خلال التتبع الكامل للاختلالات. يقتضي هذا الأمر تمكين مكاتب الصحة تنظيمياً ومن ناحية الموارد البشرية من الاضطلاع بتلك المهمة. من ثم تقوم الولايات الآن بالعمل على زيادة أعداد الموظفين في مكاتب الصحة أينما اقتضى الأمر لضمان توفر القدرة على تتبع الاختلالات بشكل شامل في جميع أنحاء البلاد وذلك على الأقل عند بلوغ معدلات الإصابة 50 حالة حديثة بين كل 100 ألف نسمة على مدار سبعة أيام. تدعم الحكومة الاتحادية الولايات عن طريق مبادرة مشتركة يتم في إطارها تدريب طلاب على استخدام نظام الإدارة والتحليل SORMAS والاستفادة من عطلات نهاية الفصل الدراسي الجامعي الممتدة ما بين منتصف فبراير/ شباط ومنتصف أبريل/ نيسان في دعم عملية تتبع الاختلالات.

13. لتخفيف العبء غير اللازم عن موظفي مكاتب الصحة الذين يؤدون عملهم بالغ الأهمية بتفاني خلال هذه الجائحة، قامت الحكومة الاتحادية في تعاون مع شركائها بتطوير (ومواصلة تطوير) الأدوات الرقمية الداعمة للعمل اليومي، ذلك أيضاً بمراعاة المتطلبات القانونية فيما يخص أمن وحماية البيانات. نظرًا إلى أنه سيكون من الأزم في وقت قريب ضمان قدرة مكاتب الصحة على تتبع سلاسل العدوى بشكل كامل مرة أخرى، فمن الضروري بشكل خاص استخدام نظام SORMAS (نظام الإدارة والتحليل لمراقبة الاستجابة لاندلاع المرض) لإدارة الأشخاص المخالطين وسلاسل الاختلالات بشكل أفضل. سوف تقوم الولايات مستقبلاً بضمان استخدام كل مكاتب الصحة لنظامي SORMAS و DEMIS من خلال إصدار تعليمات بهذا الشأن، بينما توفر الحكومة الاتحادية الموارد التقنية اللازمة لذلك. يتعين تثبيت نظام SORMAS في جميع مكاتب الصحة حتى نهاية شهر فبراير/ شباط. تقوم الولايات بالاتفاق مع مطوري نظام SORMAS على الإجراءات اللازمة لربط أو إدماج الأنظمة البرمجية المستخدمة حالياً.

14. يشكل تمديد سريان التدابير تحدياً إضافياً أمام الشركات والعاملين والعمالات. لذا يتم مرة أخرى تحسين المعونة الثالثة التي تقدمها الحكومة الاتحادية لتخطي الأزمات. بالنسبة لمتاجر التجزئة والتي لحق بها الضرر بشكل خاص، سوف يتم ضمن التكاليف الثابتة مراعاة القيم المشطوبة الخاصة بالبضائع الموسمية غير القابلة للبيع. سوف تقوم الحكومة الاتحادية فضلاً عن ذلك بتبسيط شامل لشروط الحصول على المعونة ورفع الحد الأقصى لمبالغ الدعم المقدمة شهرياً للشركات وأصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم بشكل واضح. وبما أن الكثير من الشركات قد استنفذت المعونة التي لها الحق فيها وفق الحدود القصوى السارية بموجب قوانين الإعانة الحكومية نظرًا لطول مدة الجائحة، فالحكومة الاتحادية تسعى بشدة إلى دفع المفوضية الأوروبية إلى رفع المعدلات القصوى المنصوص عليها في قوانين الإعانة الحكومية.

ستقوم الحكومة الاتحادية بزيادة الدفعات المالية بصورة واضحة وصرفها بشكل مباشر. تتولى الولايات صرف الدفعات المنتظمة. وبعد أن قامت الحكومة الاتحادية بتهيئة الظروف اللازمة، ستبدأ الآن وبالإشتراك مع الولايات بصرف الدفعات بأسرع شكل ممكن. من المزمع صرف الدفعات المالية في إطار المعونة الثالثة لتخطي الأزمة خلال شهر فبراير/ شباط. يجرى برمجة الإجراءات الفنية في وقت مناسب بحيث يتسنى للولايات صرف الدفعات النهائية حتى شهر مارس/ آذار. بالنسبة للمديرين التنفيذيين للشركات ممن يحق لهم الحصول على دعم مالي في إطار برامج المساعدات الحكومية لتخفيف آثار جائحة كوفيد-19 والذين قاموا بالفعل في الوقت المناسب بتقديم طلب جانز حصوله على الموافقة، يتم فيما يخص هؤلاء تعليق الإلزام بفتح إجراءات الإعسار (الإفلاس) حتى نهاية شهر أبريل/ نيسان.

15. أشارت منظمة الصحة العالمية مرارًا إلى أنه يجب معاملة الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى الانتشار الوبائي باعتباره منطقة واحدة بسبب حرية التنقل السائدة فيه. فخلال الأشهر الماضية أدى اختلاف أوضاع انتشار العدوى وتباين التدابير والقيود السارية إلى حدوث تأثير متبادل على أوضاع انتشار العدوى فيما بين ألمانيا والدول المجاورة لها، ذلك رغم التدابير المتخذة. مع احتمالية وجود طفرات قد تنتشر بشكل مسيطر، فهناك ضرورة قصوى لوضع استراتيجية مشتركة للحد من انتشار الفيروس ولمكافحة الطفرات. ومن ثم، سوف تقوم ألمانيا في المجلس الأوروبي المنعقد في 21 يناير/ كانون الثاني 2021 بالدعوة إلى اتخاذ الدول الأوروبية تدابير مشابهة ومنتزمنة لاكتشاف طفرات الفيروس واحتوائها، وتخفيض وتيرة انتشار العدوى بصورة شاملة، ذلك لتجنب فرض قيود إضافية على دخول البلاد. أصدرت الحكومة الاتحادية في الأسبوع الجاري بالفعل مرسوم بشأن دخول البلاد يحل محل القيود الموضوعة على دخول البلاد قديمًا من المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والتي تم تحديدها بشكل عاجل قبل عيد الميلاد، حيث يسري المرسوم بشكل عام على المسافرين الوافدين من بلدان تصنف ضمن مناطق انتشار متغيرات الفيروس التي تشكل مشكلة ويحدد ضوابط خاصة بمقدمي خدمات نقل الركاب وينص على تشديد الإلزام بإجراء الاختبارات التشخيصية والحجر الصحي الإجباري. علاوة على ذلك، قامت ألمانيا بفرض إلزام باختبار تشخيصي عند دخول الأراضي الألمانية على المسافرين القادمين من مناطق الخطر، وذلك بالإضافة إلى الحجر الصحي الإلزامي المفروض لمدة عشرة أيام والذي يمكن إنهائه بشكل مبكر فور الحصول على نتيجة سلبية للاختبار التشخيصي في اليوم الخامس من الحجر الصحي على أقرب تقدير (استراتيجية الاختبارين). أخذت تلك الاستراتيجية الجديدة كذلك الوضع الخاص في المناطق الحدودية بعين الاعتبار (الأشخاص المقيمون في بلد والعاملون في بلد آخر). يمكن الوفاء بواجب إجراء الاختبار التشخيصي عند دخول البلاد من خلال إجراء اختبار خلال الساعات الثمانية والأربعين السابقة للوصول أو بإجراء الاختبار مباشرة بعد الوصول. بالنسبة للمناطق التي تنتشر فيها الطفرات يكون إجراء الاختبار قبل دخول البلاد أمرًا إلزاميًا. تشير الحكومة الاتحادية والولايات مرة أخرى بوضوح إلى ضرورة تجنب السفر إلى مناطق الخطر ما لم يكن هناك سببًا وجيهًا له، كما تؤكد على واجب القيام بالتسجيل الرقمي عند دخول البلاد قديمًا من مناطق الخطر، بالإضافة إلى واجب إجراء الاختبار التشخيصي والالتزام بالحجر الصحي.

بيان للمحضر:

ولاية تورينغن بشأن النقطة 8:



يطلب من الحكومة الاتحادية النظر فيما إذا كان إطلاق استراتيجية لإجراء الاختبارات التشخيصية في مؤسسات العمل ومؤسسات الخدمة العامة والمرافق التعليمية ومرافق الرعاية من شأنه أن يساهم في تحقيق حماية دائمة من العدوى.

#### ولاية تورينغن بشأن النقطة 9:

تؤيد ولاية تورينغن الحرة أن تقوم الولايات الاتحادية بتحديد وتفصيل استراتيجياتها طويلة المدى المعمول بها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع معدلات انتشار العدوى المختلفة وذلك بشكل موحد في جميع أنحاء البلاد (تحديد دليل مشترك بنظام الإشارة): المعدل حتى 35 يعني أنه لا حاجة لاتخاذ تدابير خاصة: إشارة خضراء. بداية من معدل يبلغ 35 يتم تنفيذ تدابير مثل الحفاظ على المسافة وتطبيق قواعد النظافة الصحية: إشارة صفراء. بداية من معدل يبلغ 50 حالة يتم فرض تدابير مثل إغلاق متاجر التجزئة والمطاعم وما شابهها لخفض معدل الإصابة (إشارة حمراء). يسري وضع الكارثة عند تخطي معدل 400 حالة في المتوسط على مستوى الولاية.

#### ولاية براندنبورغ بشأن النقطة 15:

تفترض ولاية براندنبورغ أنه وبعد دخول مرسوم الحكومة الاتحادية بشأن دخول البلاد أثناء تفشي فيروس كورونا حيز النفاذ سوف يتم إيجاد حلول عملية بالاتفاق مع الجهات الاتحادية من أجل تطبيق الإلزام بإجراء الاختبار التشخيصي أيضاً بعد دخول البلاد فيما يخص الأشخاص المقيمين داخل البلاد والعاملين في الخارج أو المقيمين خارج البلاد والعاملين بالداخل، لا سيما العاملين في القطاعات الأساسية لاستمرارية النظام (البنية التحتية الحيوية، وقطاع الصحة والرعاية، والخدمات اللوجستية الخاصة بالمواد الغذائية).